

## شهادة: سعر التخابير في لبنان لا يزال الأعلى في المنطقة

حالات - «المستقبل»

وغيرها (وتبلغ مثلاً في الاردن ٥١ خدمة)». وركز شحاده «على موضوع «الحزمة العريضة» الذي من شأنه دفع قطاع الاتصالات نحو الامام ، وخصوصاً مشكلة الضغط في الخطوط لكنه لم يدخل بعد الى القطاع الخلوي في لبنان، لأنه ما زال بانتظار قرارات مجلس الوزراء ما يعني انه خاضع للاعتبارات السياسية، كما ان بناء التحتية لم تكتمل بعد في حين انه طبق في معظم دول العالم وهذا يخلق مشكلة اجتماعية واقتصادية كبرى ويساهم في هجرة الشباب للعمل في الخارج» معتبراً «ان غياب الحزمة يضيع لبنان فرص نمو اقتصادي واجتماعي لأنه يساهم في تطوير القطاعات الاستشفائية والتربوية والمعلوماتية وغيرها ووجوده يسمح ببقاء الأدمغة التي تعمل مع شركات اجنبية في لبنان».

ورأى «ضرورة انشاء شركة «ليبان تيليكوم» مستقلة عن وزارة الاتصالات يديرها مجلس اداري متخصص وبعيد عن السياسة»، داعياً الجامعات والطلاب «الى تشكيل وسيلة ضغط على كل المعنيين لتحرير الحزمة العريضة من زوارب السياسة لأنها حاجة اقتصادية واجتماعية للبلد».

بدورها تعهدت حنين «بمباشرة تحريك هذا الضغط من خلال الجامعة وعلاقتها مع الجامعات الاخرى».

أكد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» كمال شحادة أن سعر التخابير في لبنان لا يزال الأعلى قياساً على ما هو عليه في دول الجوار، وذلك خلال محاضرة في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا (حالات) لطلاب الدراسات العليا في ادارة الاعمال وطلاب في كلية العلوم، بحضور رئيسة مجلس أمناء الجامعة عادة حنين وعمداء الكليات وأفراد الهيئتين التعليمية والأكاديمية ومهتمين.

استهل شحاده محاضرتة واصفا وضع قطاع الخلوي «بأنه محتكر لأنه محصور بشركتين فقط تقدمان الخدمات والاسعار عينها»، وأشار «الى ان مثل هذه التركيبة لا تسمح بإدخال خدمات جديدة للمواطن». واذ ثمن تخفيض بدل المكالمات، أوضح ان سعر التخابير في لبنان لا يزال الأعلى بين بلدان الجوار، إذ ان الشركة تحمل المستهلك الواحد ما قيمته ٧٤ دولاراً، بينما تبلغ القيمة في المنطقة ٤١ دولاراً فقط»، ورأى «ان لا حل لهذه المشكلة إلا بالخصخصة ليصبح القطاع تنافسياً».

وأشار الى «ان المواطن لا يستفيد الامن الخدمة الشهرية والخدمة المدفوعة سلفاً وهذا امر غريب اذ ان دول المنطقة تقدم العديد من الخدمات (خدمة خاصة للطلاب خدمة لفترة الليل خدمة خاصة للشركات